

"المركزي" يلغي الحد الأقصى للسحب والإيداع بالدولار للشركات المستوردة للسلع الأساسية"

الخبر

ثم رُفِع الحد إلى مليون دولار شهريا، في فبراير الماضي، للشركات المصدرة التي تحتاج لاستيراد مستلزمات إنتاج.

وارتفع صافي احتياطي النقد الأجنبي بنحو ٥٦ مليون دولار في فبراير، بالمقارنة مع يناير، ليصل إلى ١٦,٥٣٣ مليار دولار.

أخبار مصر/ <http://www.egynews.net>:

قرر البنك المركزي إلغاء الحد الأقصى للسحب والإيداع من العملات الأجنبية بالبنوك بالنسبة للأشخاص الاعتبارية التي تعمل في مجال استيراد السلع والمنتجات الأساسية لتوفير السلع بالسوق المصري.

وأضاف المركزي في بيان حصل موقع أخبار مصر على نسخة منه أنه سيبقي على الحدود القصوى للأشخاص الاعتبارية في مجال استيراد السلع الأخرى بخلاف السلع والمنتجات الأساسية.

وأوضح البيان أن هذا القرار يأتي استمرارا لتوجهات البنك المركزي المصري لتعزيز انسياب حركة التجارة الخارجية وتيسير المعاملات المصرفية للأشخاص الاعتبارية التي تتعامل في مجال السلع والمنتجات الأساسية دعما لقطاعات الصناعة والتجارة.

كان المركزي قرر أول أمس إلغاء الحد الأقصى للسحب والإيداع بالنسبة للأفراد.

وجدير بالذكر أن البنك المركزي رفع الحد المسموح بإيداعه للشركات في يناير الماضي إلى ٢٥٠ ألف دولار (أو ما يعادله بالعملات الأجنبية) شهريا، وبدون حد أقصى يوميا وذلك للشركات العاملة في مجال استيراد السلع والمنتجات الأساسية فقط.



المصدر: موقع صحيفة البورصة.

الرأي

* نود الإشارة إلى أن تقييد تداول الدولار أدى إلى تباطؤ حركة الاقتصاد المصري، كما ساعد على نشر صورة سلبية عن صعوبة صرف الإيداعات الدولارية للأفراد، مما دفعهم إلى اكتناز الدولار، كما أثر على تحويلات المصريين بالخارج، ودفعهم إلى التعامل مع شركات الصرافة التي نقلت تعاملاتها للخارج، لهذا فقررت البنك المركزي الأخيرة تأتي في إطار تصحيح الوضع بأسلوب تدريجي للتخلص من الإجراءات السابقة التي تسببت في هذه الأزمة لإصلاح الأوضاع الحالية.

* قرار البنك المركزي بإلغاء حدود السحب والإيداع من الدولار للأشخاص الاعتبارية سيفتح المجال أمام حل أزمة نقص السيولة الدولارية بالسوق المحلية، ووضع حد لارتفاعات المتتالية بأسعار العملة الخضراء التي ساهمت في ارتفاع أسعار السلع والأسواق بمعدلات ملحوظة خلال الآونة الأخيرة، كما أن الانخفاض المتوقع لأسعار صرف العملات الأجنبية وتحديد الدولار، جراء القرارات المتتالية لمحافظة البنك المركزي طارق عامر للسيطرة على سوق الصرف، سيحد بشكل أساسي من ارتفاعات أسعار غالبية السلع والأسواق خلال الفترة الأخيرة مع التأكيد على أن هذه القرارات التي اتخذها "المركزي" مهمة في إعادة الثقة في التعامل من خلال البنوك في الإيداع للنقد الأجنبي، لاسيما في ظل طمأننة الناس على إمكان السحب دون قيود.

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

* يأتي هذا القرار أيضا في إطار تعزيز انسياب حركة التجارة الخارجية وتيسير المعاملات المصرفية للأشخاص الاعتبارية التي تتعامل في مجال السلع والمنتجات الأساسية دعما لقطاعات الصناعة والتجارة، وتوفير السلع والمنتجات الأساسية في السوق المصرية، مع الإبقاء على الحدود المعمول بها للأشخاص الاعتبارية في مجال استيراد السلع الأخرى بخلاف السلع الأساسية.

* تزامن هذا القرار مع إلغاء الحدود القصوى المقررة للإيداع والسحب النقدي بالعملة الأجنبية للأفراد سيحث المواطنين على أن يودعوا مدخراتهم من العملة الخضراء في البنوك بدل من تخزينها في البيوت، مما يزيد من إيجابية الخطوة، حيث إن البنوك سيتوفر لديها النقد الأجنبي، وبالتالي سيدعم الثقة في الجهاز المركزي مع الإشارة إلى أن إلغاء قيد الحد الأقصى للإيداع والسحب للأفراد بالنقد الأجنبي، يشير إلى انخفاض معدلات الإيداع الدولار لدى الجهاز المصرفي، والرغبة في العودة إلى الوضع الطبيعي دون قيود.

* تزامن هذه القرارات مع اتجاه البنوك الحكومية الثلاثة (الأهلي ومصر والقاهرة) لزيادة العائد على شهادات الإيداع بالدولار أجل ٣ و ٥ سنوات يهدف إلى دعم مستوى السيولة بالعملة الأجنبية لديها بما يخدم استراتيجياتها التوسعية، وإلى دعم جاذبية أوعية الإيداع بالدولار للمصريين في الداخل والاقتراب من مستويات الفائدة المدفوعة على شهادة بلادي الدولار المطروحة للعاملين في الخارج مما يمتص جزء جديد من السيولة الدولارية خارج القطاع المصرفي والتي يحتاجها القطاع لتمويل أنشطته من جانب وتخفيف هذه السيولة المحركة أساسا للمضاربات في السوق السوداء من ناحية أخرى.

* يشير تتابع هذه الإجراءات إلى أن "المركزي" يهدف إلى جذب ما بجوزة الأفراد من مدخرات دولارية، وإعادة ضخها بالقطاع المصرفي بسعر ٧,٧٣ جنيه للدولار بعد أن كانت القيود على الإيداع والسحب مع نقص التحويلات الرسمية، قد قادت المودعين للإبقاء على وضعهم الحالي، في انتظار تقليص قيمة الجنيه أو إزالة القيود، وهو ما حدث بالإجراءات التي اتخذها "المركزي"، والتي حررت حركة الدخول والخروج وسمحت كذلك بالبيع بأسعار مرتفعة في السوق الحرة.

* ينتظر أن يتضمن برنامج الحكومة المصرية الذي سيرعرض على البرلمان المصري يوم ٢٧ مارس الجاري توضيحا شاملا لبرنامجها الإصلاحي وخطتها لإصلاح أوضاع سوق الصرف، وهي خطوة جوهرية لفتح الباب أمام التمويلات الخارجية من مصادر مختلفة مما يزيد من موارد العملات ويخفض من عنصر التكلفة التمويلية المرتفع نسبيا حاليا.

* من الضروري أن تصاحب قرارات المركزي إجراءات على مستوى السياسات الاقتصادية، لاسيما التجارية، والمالية، لترشيد الطلب على العملات الأجنبية، لاسيما ترشيد الاستيراد للسلع غير الضرورية وبشكل فوري في ظل هذه الظروف الاستثنائية المؤقتة، التي يمر بها الاقتصاد، بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي.

* كما أنه من المهم أيضا أن يتم اتخاذ إجراءات سريعة لعودة النشاط إلى قطاع السياحة كمصدر رئيسي للنقد الأجنبي إلى جانب تنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وهي أمور من المهم البدء بسرعة للتعامل معها، لأنها تستغرق بعض الوقت، حتى تظهر نتائجها في تنمية موارد النقد الأجنبي مع التأكيد على أنه لا توجد إجراءات نقدية تعترف منفردة، فلا بد من أن تصاحبها سياسات اقتصادية، تسهم في تنمية موارد النقد الأجنبي، من خلال سياسات لحفز الصادرات، لا سيما بتشجيع وربط القطاعات الإنتاجية بالسياسات النقدية، والمالية، وتنشيط السياحة، وعلى أن يكون النمو السكاني مصدرا للعملة الأجنبية.

تنبیه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.